أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية
على درجة التحفظ المحاسبى وإنعكاس ذلك على إدارة الأرباح - دراسة تحليلية

دكتور/محمد سعيد محمد جنيدى
كلية التجارة - جامعة طنطا

أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية علي درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك علي إدارة الأربـــام – دراســة تحـليـليـــة

مشكلة البحث وأهميته :-

تمثل عملية البحث في مجال إدارة الأرباح Earnings Management أحد المجالات البحثية التي تلقي اهتمام الباحثين والهيئات الأكاديمية في العالم (Kirschenheiter & Melumad 2000) (١) وتعني إدارة الأرباح تدخل إدارة المنشاة في الحفاظ علي مستوي ربح يتمتع بدرجة من الثبات والنمو وحرية الإختيارDiscretionary Choice للسياسات المحاسبية للحد من تقلبات الأرباح من خلال إختيار أسس وطرق القياس المناسبة للتأثير علي مستوي الأرباح المنشورة ، وعادة ما يتم ذلك لتحقيق الأغراض التعاقدية للمنشأة ، ويؤدي بعض من هذا الاختيار إلي جعل المعلومات المحاسبية أكثر تحفظاً .

وإذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة GAAP قد وفرت للإدارة فرصة لاختيار ما يلائمها من بدائل السياسات المحاسبية فإن هذا يعني قدرة إدارة المنشأة في أن تختار مستوي التحفظ المحاسبي في تقريرها المالي . وقد دعي ذلك إلي دارسة ما إذا كان التحفظ المحاسبي مفروضاً ذاتياً من قبل المنشأة أم تفرضه قوي خارجية مثل المعايير المحاسبية وقد تعرضت العديد من الدارسات البحثية المعاصرة لقياس التحفظ المحاسبي في إطار المفاهيم الأساسية لإدارة الأرباح منها دراسة (Bagnoli & watts 2002) (٢) ودراسة (Qiang 2003) (٣) .

ومع تطور بيئة الأعمال وتنامي الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية بين العديد من الأطراف المختلفة سواء كانت هذه العلاقات داخل المنشأة مثل علاقة الوكالة بين أصحاب الأسهم والإدارة ، أو كانت هذه العلاقات خارج المنشأة مثل علاقة الوكالة بين المحاسب القانوني والفاحص الضريبي ، أو كانت هذه العلاقات تجمع بين أطراف داخل المنشأة وخارجها مثل علاقة الوكالة بين الإدارة والمقرضين ، حيث تحاول إدارة المنشأة التأثير علي نتائج الأعمال والأرباح المحققة ، وتقييم عناصر المركز المالي واختيار مستوي التحفظ المحاسبي الذي يلائم هذه العلاقات التعاقدية .

ويهدف هذا البحث إلي إجراء دراسة تحليلية اقتصادية لتأثيرات الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية في اختيار الإدارة لدرجة التحفظ المحاسبي التي تمثل أحد سمات المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك علي إدارة الأرباح واختيار إدارة المنشأة لسياستها المحاسبية .

ويركز البحث علي دور المعلومات المحاسبية لثلاثة أنواع من العقود هما عقود مكافآت الإدارة Management Compensation التي تحدد أتعاب وتعويضات الإدارة نظير قيامها بإدارة المنشأة نيابة عن المساهمين، وعقود الدين Debt Covenants التي تتم بين المنشأة والمقرضين وأصحاب التسهيلات الائتمانية باعتبارهما من العقود الرسمية ، بالإضافة إلي عقد تكافل المجتمع باعتباره من العقود غير الرسمية .

وتأتي أهمية هذه العقود من الناحية المحاسبية في أنها تشترط تحقيق مستوي أداء معين وتحقيق أرقام محاسبية محددة كما أن الإشراف علي هذه العقود يتم وفقاً لما تحققه المنشأة من نتائج يتم الإفصاح عنها من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة . ولتحقيق هذه الشروط والنتائج فعادة ما تلجأ إدارة المنشأة إلي التحفظ المحاسبي وإدارة الربح .

وتبدو أهمية البحث من خلال التركيز علي أحد الاتجاهات البحثية المعاصرة المتعلقة بالربط بين السلوك الإداري Managerial Behavior وهيكل الملكية Ownership Structure من خلال استخدام النموذج الإيجابي Positive Model الذي يهدف بوجه عام إلي تفسير وتحليل والتنبؤ بالظاهرة محل البحث وهي درجة التحفظ المحاسبي للتقارير المالية .

وقد تم تقسيم البحث إلي ثلاثة مباحث رئيسية كما يلي :

المبحث الأول : الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية .

المبحث الثاني : تأثير الدور التعاقدي علي درجة التحفظ المحاسبي .

المبحث الثالث : انعكاس درجة التحفظ علي إدارة الأرباح .

١- الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية :-

يمثل استخدام المعلومات المحاسبية في إبرام وتنفيذ العقود التي تتم بين الأطراف المرتبطة أو ذات الصلة بالمنشأة من الاستخدامات الهامة لهذه المعلومات . حيث ينظر إلي المنشأة علي أنها مجموعة أو سلسلة من العقود التي تتم بين هذه الأطراف والتي تسعي إلي تعظيم منافعها الخاصة إلا أن مصالحها وتحقيق أهدافها الذاتية تلتقي في استمرارية المنشأة وتعظيم قيمتها الاقتصادية وذلك طبقاً لمضمون نظرية التعاقدات أو ما يعرف بنظرية الوكالة Agency Theory وقد لاقت هذه النظرية

اهتماما كبيراً في الفكر والبحث المحاسبي وساهمت بشكل كبير في تقديم نظرية المحاسبة الإيجابية Positive AccountingTheory (٤)

ويؤكد (Lambert 2001) (٥) علي هذا الاتجاه حيث أشار إلي نظرية الوكالة تمثل أحد النماذج النظرية الأكثر أهمية في المحاسبة خلال العشرين عاماً الأخيرة .

وقد كان للبحث الهام بشأن تحليل العلاقات التي تدور داخل المنشأة الذي نشره (Jensen & Meckling 76) (٦) والربط بين السلوك الإداري Managerial Behavior وتكاليف الوكالة Agency Cost وهيكل الملكية Ownership Structure أثره في توالي الكثير من البحوث والدراسات التي تتناول نظرية تكلفة الوكالة Agency Cost Theory التي اهتمت بالمنشأة باعتبارها مجموعة من العلاقات التعاقدية الرسمية وغير الرسمية حيث يسعي كل طرف من أطراف علاقات الوكالة إلي تحقيق دالة هدفه

وحتى يمكن التوفيق بين دوال الأهداف للمجموعات، والأطراف المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية بدأ التفكير في عمل عقود قانونية بين هذه المجموعات . (٧)

وتفرض هذه العلاقات التعاقدية قيوداً وتحفظات علي إدارة المنشأة في التأثير علي البيانات والمعلومات المحاسبية لتحقيق منافع معينه ، ويظهر الدور التحفظي للمحاسبة أو ما يطلق عليه المحاسبة المتحفظة Conservative Accounting من خلال اختيارات الإدارة لتأجيل الاعتراف بالأرباح وأخذ الخسائر المحتملة في الحسبان بعدم الإعلان عن المكاسب المتوقعة والمبالغة في النفقات والمخصصات وإهلاكات الأصول بهدف إظهار نتائج أعمال المنشأة بصورة متحفظة ، ويتم ذلك في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة GAAP .

وسوف يختار الباحث عقود تكافل المجتمع كمثال للعقود غير الرسمية وعقود مكافآت الإدارة وعقود الدين كامثله للعقود الرسمية لتحليل ودراسة تأثير الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية علي درجة التحفظ المحاسبي للتقارير المالية وانعكاس ذلك علي إدارة الأرباح .

١/١ عقود تكافل المجتمع: Society Conventional Contracts

ترتكز المسئولية الاجتماعية للمنشأة علي فكرة وجود عقد افتراضي بين المنشأة والمجتمع يسمي بالعقد الاجتماعي Social Contract وهو اتفاق غير مكتوب بين عناصر المجتمع يتم بمقتضاه تبادل المنافع بين هذه العناصر، وتتحدد مسئوليات كل عنصر تجاه الآخرين طبقاً لقواعد تحددها الأعراف السائدة والمستويات الفكرية والثقافية والاقتصادية ، وقد نشأت فكرة العقد الاجتماعي علي يد مجموعة من الفلاسفة مثل Jean Jacques Rousseau & John Locke (٨)

ويمثل النظام الضريبي في العصر المعاصر عقداً غير رسمياً بين أصحاب المنشأة (الممول) والمجتمع لتحقيق التوافق النسبي لأهدافهما .

وإذا كان نجاح النظام الضريبي يعتمد علي تشريع ضريبي محكم النصوص معد في ضوء المقدرة التكليفية للممول وواضح وسهل التطبيق ورادع لمن يخالفه ، إدارة ضريبية رشيدة ، ووعي ضريبي لدي الممولين فإن العقد الافتراضي بين عناصر النظام المشرع ، والإدارة ، والممول يجب أن يقوم علي تحقيق التوزان بين أهداف كل منهم . فالمشرع يهدف إلي الإصلاح الاقتصادي للمجتمع وجذب الاستثمارات ، بينما الإدارة الضريبية تبحث عن زيادة الحصيلة الضريبية ، أما الممول فيريد تخفيض وعاء الضريبة والتمتع بالإعفاءات الضريبية .

ويمثل الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية في هذه الحالة تقسيم العوائد الناتجة بين كافة الأطراف المتعلقة بالمنشأة من خلال ضمان حقوق المجتمع وتقييد حرية المديرين من سوء استغلال موارد المنشأة بالتحقق من عدالة التوزيع وعدم إجراء توزيعات أرباح وهمية . (٩)

وعلي ذلك يمكن القول بأن الاعتبارات الضريبية Taxes Consideration تؤثر علي اختيار الإدارة لسياستها المحاسبية لإظهار ربحية مستهدفة في قوائمها المالية لتحقيق منافع خاصة .

ففي حالة تمتع المنشأة بإعفاءات ضريبية سواء لأنشطة معينة أو لمناطق محددة أو لفترات عند بداية النشاط أو بموجب اتفاقيات دولية أو لحالات خاصة فإن المنشأة تميل إلي زيادة أرباحها لجذب المستثمرين . أما في حالة انتهاء فترة الإعفاءات الضريبية أو عدم تمتع المنشأة لمثل هذه الإعفاءات فإن المنشأة تميل إني تخفيض أرباحها لتخفيف العبء الضريبي .

كما تخضع العلاقة التعاقدية بين الإدارة الضريبية والممولين إلي تعارض أهداف ، فمأموري الضرائب يحاولون تعظيم الضريبة وخاصة إذا كانوا يحصلون علي حوافز إنتاج علي أساس ما يحصلونه من ضرائب من الممولين ، ومن ناحية أخري يحاول الممولون تقليل وعاء الضرائب بعدة وسائل منها الاستعانة بخبير في الضرائب لإكتشاف أي ثغرات في القانون تؤدي إلي تقليل وعاء الضريبة . (١٠)

ولتحسين العلاقة التعاقدية بين الإدارة الضريبية والممولين وكذلك العلاقة بين المشرع والممولين تتم مراجعة مستمرة لها من خلال التعديلات المتعاقبة التي تتم علي التشريع الضريبي واللوائح التنفيذية لتقليل اختلاف المصالح ، وتفعيل لتكامل المنظومة الاقتصادية للمجتمع .

وتمثل التكاليف السياسية Political Cost أعباء إضافية تتحملها المنشأة نتيجة علاقات تعاقدية غير رسمية بين المشرع والممولين ، ويتم تحملها من جانب الشركات كبيرة الحجم أو شركات الخدمات العامة سواء بطريقة مباشرة ، أو بطريقة غير مباشرة وسواء كانت موجبة أو سالبة ، وتؤدي إلي

اختيار المنشأة للطرق والأساليب المحاسبية التي تؤدي إلي تخفيض الربح الصافي لتجنب تلك الأعباء . ويؤكد علي ذلك (Ball & Foster 82) (١١) وكذا (Watts& Zimmerman78) (١٢) علي أن اختيار إدارة المنشأة لسياستها المحاسبية يتم طبقاً للتكاليف السياسية التي يتم فرضها علي المنشآت ذات الأرباح العالية وحسب صافي الربح الضريبي المحقق بهدف التأثير علي النتائج المحاسبية لتحقيق أهدافها من خلال خفض رقم الأعمال وبالتالي صافي الأرباح .

ويري الباحث أن صعوبة العلاقات التعاقدية غير الرسمية ترجع إلي عدة أسباب منها تعدد أطراف العلاقة التعاقدية فقد تتجاوز أكثر من علاقة ، فرضية بنود التعاقد وعدم وجود حرية للتصرف من جانب الإدارة لإجراء تعديلات علي تلك التعاقدات ، بالإضافة إلي صعوبة إعداد المعلومات المحاسبية الملائمة نتيجة لعدم تماثل المعلومات لدي أطراف التعاقد والاستقلال النسبي لهم وتعدد دوال أهدافهم .

١/٣ عقود مكافآت الإدارة : Management Compensation

تقوم الإدارة بعملها كوكيل عن المساهمين مقابل الحصول علي تعويضات نظير ذلك ومن بين هذه التعويضات الأجر الذي تتقاضاه والمكافآت التي تحصل عليها ، ويتم تحديد مكافآت الإدارة بناء علي ما تحققه من أداء ووفقاً لعقود تبرم بين الطرفين تعرف بعقود مكافآت الإدارة تهدف إلي حفز المديرين لزيادة قيمة المنشأة وتحقيق مصالح الملاك .

وتتعدد أشكال وأساليب عقود مكافآت الإدارة تبعاً لمدي سيطرة المديرين أو الملاك علي المنشأة ففي المنشآت التي يسيطر عليها المديرين Manager - Controlled Firms تركز العقود علي الحصول علي أكبر قدر من المكافآت النقدية Cash Bonus أكثر من تركيزها علي المكافآت في صورة أسهم Stock Options بالإضافة إلي عدم إمكانية تدخل الملاك في مسئوليات أوعزل الإدارة . أما في المنشآت التي يسيطر عليها الملاك Owner- Controlled Firms فتركز العقود علي المكافآت في شكل أسهم وربطها بالزيادة في القيمة السوقية للمنشأة ، بالإضافة إلي التأكيد علي قدرة الملاك في التدخل في مسئوليات وعزل الإدارة (١٣) .

ويعتبر البحث الذي قدمه (Healy 85) (١٤) بداية لسلسة من الدراسات الميدانية التي تبحث حوافز الإدارة حيث تناولت العلاقة بين عقود مكافآت الإدارة وإدارة الأرباح من خلال استخدام أساس الاستحقاق الاختياري Discretionary Accruals للإيرادات والمصروفات في الفترة وبالشكل الذي ترغبه الإدارة ويحقق أهدافها الذاتية .

واعتماد عقود مكافآت الإدارة سواء علي الربح المحقق أو القيمة السوقية للمنشأة يمكن إدارة المنشأة من التدخل لتعظيم دالة منفعتها من خلال إمكانية اختيار بدائل السياسات المحاسبية وأسس وطرق

القياس المناسبة التي تحقق منافع المديرين أما بتعظيم صافي الأرباح القابلة للتوزيع والحصول علي أكبر قدر من الحوافز ، أو التدخل لتحقيق الأرباح المستهدفة التي تحقق الحد الأقصى لحوافز المديرين ، أو التدخل بتخفيض الأرباح وتأجيلها لفترات قادمة يمكن أن تكون أرباحها أقل لضمان الحصول علي الحوافز مستقبلاً وخاصة في المنشآت التي يسيطر عليها المديرين .

ويمتد الدور المحاسبي للمعلومات المحاسبية ليشمل دور الادارة في توجيه سياستها المحاسبية لتخفيض قابلية الأرباح للتقلب مما يوحي باستقرار الأوضاع بالمنشاة وقدرتها علي البقاء في المدى الطويل دراسة (Fama 80) (١٥) وفي حالة تحقق المنشاة لخسائر أو كانت الأرباح أقل من الحد الأدنى لمنح مكافآت الإدارة قد تلجأ الإدارة إلي التضحية بمكافاة الفترة الحالية بتحميل تلك الفترة بالكثير من الأعباء الإضافية من الفترات القادمة لزيادة الخسائر أو لتخفيض الأرباح لأدني حد ممكن حتى يمكن زيادة أرباح الفترات التالية و بالتالي زيادة مكافآتها وهو ما يعرف Big bath (١٦) وعلي ذلك يمكن القول بأن سلوك الإدارة في اختيار السياسات والطرق المحاسبية يتوقف علي مدي السيطرة التي تتمتع بها داخل المنشأة ، وعلي نتائج الأعمال المحققة وتوقعاتها في المستقبل ، وعلي مؤشر الأداء المستخدم في تقييم أداء الإدارة ، بالإضافة إلي الوزن النوعي والنسبي لمكافآت الإدارة والتي يتم تقسيمها إلي :

- جزء ثابت لا يعتمد علي الأداء المحقق (المرتبات) .
- الحد الأدنى للمكافآت .
- الجزء المتغير والذي يعتمد على تحقيق أرقام أو نسب محددة من الربح المحاسبي في الغالب .

ويلعب عدم التكافؤ في المعلومات بين الاداره والملاك دوراً هاماً في تعميق اختلاف المصالح الذاتية لكل طرف بسبب معلومات ما قبل الإفصاح المتوافرة للإدارة وعدم ضمان جودة الربح من خلال قدرة الإدارة في التأثير علي الأرباح المحققة .

ويؤثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية في هذه الحالة بتقسيم العوائد الحقيقية الناتجة بين كافة الأطراف المتعلقة بالمنشأة وذلك من خلال تأكيد عقود مكافآت الإدارة إلي عدم تعارض مصالح الإدارة والملاك وخاصة في الأجل الطويل .

٣/١ عقود الدين : Debt Covenants

تعقد اتفاقيات الدين التي تقوم بها المنشأة في ضوء البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية علي مدار سلسلة زمنية مناسبة وتتضمن قيوداً تلزم المنشأة كطرف مدين بعدم اتخاذ أيه إجراءات تؤدي إلي زيادة المخاطر التي يتحملها البنك أو المقرض كطرف دائن .

ومن أهم القيود والضوابط لعقود الدين كما حددها (Dhaliwal 80) كما يلي: (١٧)

- قد يتطلب عقد القرض أن يحافظ المدين علي تحقيق نسب أو حدود دنيا لبعض المؤشرات المالية مثل رأس المال العامل الذي يجب أن تحتفظ به المنشأة ، وتحقيق حدود عليا لبعض النسب المحاسبية مثل نسب المديونية والتي تحد من دخول المنشأة في عقود دين جديدة .
- قد يتضمن عقد القرض عدم السماح للمنشأة بتوزيع أرباح أو شراء أسهم إلا إذا تم ذلك من صافي الربح المكتسب بعد تاريخ عقد القرض مع الالتزام بتحديد نسب التوزيعات علي المساهمين في ضوء سياسة مستقرة لتوزيع الأرباح علي المساهمين .
- قد تلزم اتفاقية القرض المنشأة بعدم إجراء عمليات إحلال وتجديد للأصول والالتزام بسياسة استثمارية معينه يتم الاتفاق عليها ، ومنع المنشأة من الارتباط بتأجير أصول رأسمالية تزيد التزاماتها عن نسبة معينه من صافي الأصول الملموسة .
- قد تحدد اتفاقية القرض قيوداً علي اندماج أو انضمام المنشأة في وحدة اقتصادية أخري إلا تحت شروط محددة تشمل تحمل الشركة الجديدة كافة ديون والتزامات الشركة الأصلية المقترضة وذلك بعد موافقة جهة الإقراض أو المانحة للائتمان .

وقد تزيد تلك القيود والضوابط أو تقل طبقاً لكل حالة علي حده في ضوء الظروف القائمة والحالة الموقفية بهدف حماية حقوق البنك أو المقرض كطرف دائن من خلال الالتزام بسداد الدين حال عدم تحقيق شروط العقد والالتزام بحقوق المقرضين بعدم نقل الثروة من الدائنين للملاك .

وقد تدفع الشروط والقيود التي تتضمنها عقود الدين إلي اختيار بدائل السياسات المحاسبية وأسس وطرق القياس التي ترفع الأصول والإيرادات ، وتخفض قيمة الالتزامات والمصروفات للمحافظة علي أرقام الربحية ونسب المديونية وباقي ضوابط العقد لتجنب عدم الوفاء بها .

وقد ذكر (Watts & Zimmerman 86) (١٨) أن عقود الدين تعتبر دالة للنسب المالية وتقدم دافعاً أمام الإدارة لتغيير الطرق المحاسبية فالمنشأة التي يكون لديها نسبة مرتفعة من نسبة الدين إلي حقوق الملكية سوف تختار الإجراءات المحاسبية التي تحول الأرباح من الفترات المستقبلية إلي الفترة الحالية .

وقد أعتبر أحد الباحثين أن نسبة المديونية تمثل أحد أهم المحددات الرئيسية لشرح وتفسير وتحليل والتنبؤ بسلوك الإدارة العليا لاختيار السياسات المحاسبية ، فالمنشآت ذات نسبة المديونية العالية أي التي تمثل فيها مجموع حقوق الغير نسبة عالية لمجموع جانب الخصوم تلجأ إلي استخدام السياسات المحاسبية التي تؤدي إلي تعظيم صافي الربح (١٩) .

بينما ركز (Ahmed 2000) (٢٠) (Healy& Palepu 90) (٢١) (Watts 93) (٢٢) علي توزيعات الأرباح كأهم محددات اختيار السياسة المحاسبية .

ووفقاً لنظرية الوكالة (Jensen&Mechkling76) فمن المفترض وجود تعارض المصالح بشأن سياسة توزيعات الأرباح بين الدائنين الذين يمثلون أصحاب الحقوق الثابتة وبين الملاك الذين يمثلون أصحاب الحقوق المتبقية .

وبالمقابل تفترض نظرية التعاقد الكفء Efficient Contracting Theory بأنه من مصلحة جميع الأطراف إيجاد طريقة لتخفيف مثل هذا التعارض ، فالمبالغة في دفع توزيعات أرباح يمكن أن يؤدي إلي تحويل الثروة من الدائنين إلي الملاك من خلال تخفيض الأصول المتاحة لدي المنشأة لمواجهة التزاماتها الثابتة ، ومن ثم زيادة مخاطر العجز عن سداد حقوق الدائنين ، ولذلك يتم التركيز في عقود الدين علي وضع قيوداً علي سياسة دفع توزيعات الأرباح .

وعدم الوفاء بشروط عقد الدين يؤدي إلي تحمل المنشأة لأعباء إضافية تشمل تكاليف إعادة التفاوض Renegotiation Cost – تكاليف إعادة التمويل Refinancing Cost وتكاليف إعادة الهيكلية Restructuring Cost بالاضافة إلي تقييد حرية المنشأة أكثر من خلال فرض شروط والتزامات جديدة علي قرارات المنشأة الاستثمارية والتمويلية ، وزيادة قدرة الدائن علي مراقبة أنشطة المنشأة .

٣- تأثير الدور التعاقدي علي درجة التحفظ المحاسبي :-

يمثل التحفظ المحاسبي Accounting Consevative قضية قديمة جديدة ، فمنذ أن أشار Bliss إلي مبدأ الحيطة والحذر وضرورة توقع المحاسب لكل الخسائر والأعباء المحتملة ، وعدم توقع أيه أرباح أو إيرادات ولو كانت مؤكدة إلا إذا تحققت فعلاً ، توالت الدراسات والبحوث لقياس تأثيره علي القوائم المالية ، ودراسة مدي تعارضه مع المبادئ المحاسبية الأخرى .

وفي ظل الاستقرار في الأحوال البيئية المحيطة وتحول الاهتمام من قائمة المركز المالي لقائمة الدخل تضاءلت الأهمية النسبية لتطبيقه من خلال تحليل انعكاساته علي الواقع العملي .

إلي أن التغيرات المستمرة والمتلاحقة لبيئة الأعمال ، وظهور مفهوم ملائمة المعلومات المحاسبية Relevance Accounting Information وتزايد متغيرات وأسواق الأوراق المالية أدي إلي ظهور ما أطلق عليه المفهوم المعاصر للتحفظ المحاسبي ، وامتد التأثير ليشمل إطار المحاسبة الدولية في ظل اتساع نطاق المحاسبة ، والتأثير السياسي عليها .

وقد أشار البيان رقم (٢) الذي أصدره (FASB 80) (٢٣) إلي الجهود التي بذلت لتغيير مفهوم التحفظ المحاسبي خلال الأربعين عاماً الماضية ، والذي يبين كثير من الأسباب لتزايد دور التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال والذي أصبح راسخاً وعميقاً في الممارسات المحاسبية .

ويتناول هذا المبحث التحفظ المحاسبي في ضوء متغيرات سوق رأس المال ، ثم تقسيماته ومستويات ممارساته ، ويلي ذلك دراسة تأثير الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية وذلك علي النحو الآتي :

١/٣ التحفظ المحاسبي في ضوء متغيرات سوق رأس المال :-

ظهرت بحوث المدخل التطبيقي في المحاسبة Empirical Research Approach لتجسد رغبة الباحثين في الانتقال لمرحلة التطبيق للبحوث النظرية . فإذا كانت النظرة المفاهيمية للتحفظ المحاسبي Conceptual Conservative كما حددها (Hendriksen 82) قد أشارت إلي أن اصطلاح التحفظ يستخدم بشكل عام ليلزم المحاسبين بقياس الأصول والإيرادات بادنى قيم متوقعة ، وقياس الالتزامات والمصروفات بأعلى قيم متوقعة ، وإن تثبت المصروفات حالاً دون تأخير ، بينما يؤخر إثبات الإيرادات حتى يتم الاعتراف بها وتحققها . ويقدم المفهوم دوافع تطبيقه من جانب المحاسبين علي افتراض موازنة أثر التفاؤل المفرط للإدارة والملاك والذي ينعكس علي الاختيار والتركيز في التقارير المحاسبية ، وضغط الدائنين ومستخدمي القوائم المالية من خارج المنشأة لتقيد هذا التفاؤل ، بالإضافة إلي أن المبالغة في تقدير الأرباح والأصول يكون أكثر خطورة علي نشاط المنشأة إذا ما قورن بالتقديرات المتحفظة ، فنتائج الخسارة أو الإفلاس أكثر خطورة من نتائج الأرباح . (٢٤)

بينما تشير النظرة التطبيقية والعملية للتحفظ المحاسبي Practical Conservative إلي مجالات ومشاكل ونتائج التطبيق والتي ظهرت لعدم وجود معايير موحدة للتطبيق . وقد كان لتزايد حالات الإفلاس والتقاضي Litigation للكثير من منشآت الأعمال والتي أعقبت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات من القرن الماضي دوراً في دفع إدارة تلك المنشآت إلي المبالغة في تقدير الأصول والإيرادات ومحاولة زيادة الأرباح لتشجيع المستثمرين علي شراء أسهمها والاستثمار فيها من ناحية ، ولتوفيق أوضاعها للحصول علي قروض وتسهيلات ائتمانية لتجاوز تلك الأزمة من جانب أخر . وكان

من نتائج ذلك ظهور قوائم مالية مبالغ في قيمها ولا تتفق مع الواقع العملي واستمرار مخاطر الإفلاس مما حدا بالمحاسبين والمراجعين للتمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي لتأمين موقفهم .

فعندما يواجه المحاسب مشكلة من مشاكل الاختيار بين مجموعة من البدائل أصبح يختار في العادة البديل الذي يتفق مع التحفظ المحاسبي . (٢٥)

وتشير الدراسات التطبيقية التي قام بها (Pope& Walker 99) (٢٦) (Ball 99) (٢٧) (Holthausen& Waltts 2000) (٢٨) (Givoly& Hayn 2000) (٢٩) إلى تزايد التحفظ المحاسبي من جانب منشآت الأعمال وخاصة بعد إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام ١٩٧٣ بالرغم من عدم اتفاق FASB على ذلك .

ففي ظل تطور أسواق رأس المال و ازدياد أهمية المعلومات المحاسبية وتعدد المتغيرات المؤثرة والقيام بدراسات تطبيقية ، والبحث في بدائل السياسات المحاسبية ، وظهور النموذج الوصفي Descreptive Model كأحد نماذج البحث العلمي ظهرت بحوث المحاسبة المتعلقة بوصف العلاقة بين سوق رأس المال الكفء Efficient Copital Market والمعلومات المحاسبية ، وكذلك نماذج التنبؤ بالإفلاس باستخدام المعلومات المحاسبية . وقد كان البحث القيم الذي قدمه (Ball & Brown 68) تحت عنوان

An Empirical Evaluation Of Accounting Income علامة بارزة لتطور بحوث المحاسبة المالية . (٣٠)

وقد قدم (Basu 97) (٣١) دراسة تطبيقية هامة لمفهوم التحفظ المحاسبي بافتراض سوق رأس المال الكفء عندما تعكس أسعار الأسهم كل المعلومات المتوافرة سواء للأنباء السارة Good News أو للأنباء غير السارة Bad News وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الأرباح المحاسبية ومتغيرات السوق متمثلة في القيمة السوقية للأسهم والعوائد التي تحققها .

وقد وجد Basu أن الأرباح المحاسبية في ظل التحفظ قد لا تعكس كل المعلومات في توقيت واحد فهي تستجيب للأنباء غير السارة والخسائر المتوقعة بشكل أسرع مما تستجيب للأنباء السارة وتحقيق مكاسب متوقعة .

وتوالت الدارسات بعد ذلك لقياس التحفظ المحاسبي في إطار عناصر القوائم المالية وتأثير ذلك على جودة الأرباح المحاسبية وهي دراسات خارج حدود البحث .

وامتد التأثير ليشمل إطار المحاسبة الدولية ، فالتحفظ يعتبر أحد سمات المحاسبة والتي تظهرها المنشآت في جميع دول العالم أنظر (Ball& Kothari & Rabin 99) (٣٢)

وقد طالبت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في المعيار الأول والخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بتطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية في حالة عدم التأكد لبعض العمليات والصفقات بشرط الا يؤدي ذلك إلي تكوين احتياطيات سرية .

٣/٣ تقسيمات ومستويات التحفظ المحاسبي :-

يعتمد وضع السياسات المحاسبية علي الفهم والإلمام الكاف بالنظريات المحاسبية ، بالإضافة إلي القبول العام من جانب المهتمين ، الا أن استخدام بدائل السياسات المحاسبية وطرق تطبيقها له أسبابه ودوافع تطبيقه التي تخضع في الغالب لتحقيق مصالح ذاتية والحصول علي منافع خاصة لفئة أو مجموعة فئات تمثل القوي المسيطرة وقت التنفيذ .

ويمكن أن يمثل التحفظ كمفهوم محاسبي أداه لاختيار وقياس القيم المحتملة للأصول والالتزامات وكذا الإيرادات والخسائر ، كما يمكن أن يكون آلية لتقدير عدد من الأحداث الاقتصادية المستقبلية ، وأسلوب لإنجاز أعمال وصفقات في توقيتات محددة .

وقد أشار (Healy&Wahlen 99) (٣٣) إلي العديد من المجالات أو الطرق المتاحة أمام الإدارة لممارسة التحفظ المحاسبي في إطار تطبيق بدائل السياسات المحاسبية منها :

- تقدير عدد من الأحداث الاقتصادية المستقبلية ، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول ، القيمة الإستردادية للأصول Salvage Values ، التزامات منافع التقاعد والمعاشات ، الضرائب المؤجلة ، تقدير خسائر الديون المعدومة ، تخفيضات الأصول Assets Impairments
- إختيار بدائل السياسات المحاسبية في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP عن نفس الصفقات الاقتصادية ، كما في اختيار طريقة الإهلاك ، تقييم المخزون السلعي .
- تطبيق الأراء التي تحدد مستويات رأس المال العامل المرغوبة مثل تحديد مستويات المخزون، التحكم في توقيتات عمليات الشحن أو شراء البضاعة ، السياسات المتعلقة بسداد المدينين .
- اختيار القرارات الإدارية التي تناسب الموقف مثل تخصيص التكلفة وصافي العائدات ، رسملة أو أنفاق بعض أنواع التكاليف مثل نفقات البحوث والتطوير ، الإعلان ، الصيانة .
- اختيار كيفية إنجاز بعض أنواع الصفقات مثل استخدام بدائل الطرق المحاسبية في حالات الاندماج Combinations ، عقود التأجير التي يمكن أن تتم علي إنها حسابات خارج الميزانية OFF-Balance sheet

كما أشار (Napolitamo 98) (٣٤) إلى أمثلة للسياسات المحاسبية المتحفظة مثل تقييم المخزون السلعي بطريقة الوارد اخيراً صادر أولا LIFO خلال ارتفاع الأسعار ، استخدام طرق الإهلاك المعجل

والطرق التي تعطي عمرا إنتاجياً قصيرا للأصول الثابتة ، إهلاك الشهرة المكتسبة والأصول المعنوية الأخرى خلال فترة قصيرة نسبيا ، أنفاق تكاليف بدء التشغيل ، استخدام طريقة إتمام العقد لتسجيل الإيرادات ، عمل احتياطيات كافيه لمواجهة الدعاوى القانونية والخسائر المحتملة ، الاستخدام غير النظامي لأساليب التمويل خارج الميزانية .

وفي الدراسة القيمة لاحد الباحثين (٣٥) الذي قام باستقراء كافة البحوث المحاسبية وتوصيات المجامع المهنية والعلمية حدد حالات بدائل السياسات المحاسبية وطرق تطبيقها علي النحو الاتي :-

- بدائل تقويم الأصول الثابتة .
- بدائل تسعير المواد المنصرفة من المخازن .
- بدائل تقويم المخزون السلعي تام الإنتاج .
- بدائل طرق احتساب الإهلاك .
- بدائل معالجة نفقات التمويل .
- بدائل معالجة تكلفة البحوث والتطوير .
- بدائل وقت الاعتراف بالإيراد .
- بدائل وقت الاعتراف بالإيراد الناتج عن العقود الطويلة الأجل .
- بدائل القياس المحاسبي للنفقات .
- بدائل تحديد نتائج الأعمال في المنشآت متعددة الجنسية .

ومن استقراء تلك الدراسة يري الباحث انه يمكن ربط التحفظ المحاسبي ببدائل السياسات المحاسبية وطرق تطبيقها من خلال تصنيف وتقسيم التحفظ المحاسبي من عدة وجهات نظر لتشمل اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية المتحفظة وذلك علي النحو الآتي :-

١/٣/٣ تقسيمات التحفظ من وجهة الالزام :

- التحفظ الاختياري Voluntary Conservatism وتشمل الاختيارات التي تقوم بها الإدارة لتحقيق أهداف إدارية خاصة مثل اختيار بدائل السياسات المحاسبية التي تحافظ علي الاتجاه العام لأرباح المنشأة وعدم انخفاضها أو تمهيد الأرباح Income Smoothing .
- التحفظ الإجباري Mandatory conservatism وتشمل الاختيارات الالزامية التي تفرض نتيجة قرار خارجي عن المنشأة كالمعايير التي تصدرها الجهات المنوط بها وضع السياسات المحاسبية كمجلس معايير المحاسبة المالية FASB ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC في الولايات المتحدة ، وقواعد النظام المحاسبي الموحد في مصر .

وقد أظهرت دراســـة (Qiang 2003) (٣٦) علي عينه مكونه من ٥٩٦ منشأة أن ١٦% من إجمالي تحفظ العينة يفرض ذاتيا من قبل المنشأة ، كما أن التحفظ المفروض ذاتيا قد تزايد خلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى ١٩٩٩ .

٣/٣/٣ تقسيمات التحفظ من وجهة نظر المستوي :

- التحفظ لاقصي مستوي Maximum Conservatism وتشمل اختيارات الإدارة في الوصول إلـــى أقصـــى مســـتوي للأربـــاح أو الخســـائر لتحقـــيق دوافـــع إداريـــة معيـــنه ، مـــثل اســـتخدام مـا يسمـــي Big Bath لزيادة الخسائر أو لتخفيض الأرباح لادني حد ممكن عند تغيير الإدارة العليا للمنشأة بهدف تحميل الإدارة القديمة لتلك النتائج ، واعتبار ذلك بمثابة سنه الأساس عندما تتم المقارنة مستقبلا ، بالإضافة إلى إعفاء السنوات المستقبلية لجزء من أعباءها الحقيقية ، مما يظهر الإدارة الجديدة بأنها وراء تحسين نتائج الأعمال (٣٧)

- التحفظ لادنـــي مستـــوي Minimum Conservatism وتشمل اختيار سياسة التحفظ العادية التي لا تؤثر علي نتائج أعمال المنشأة من فترة لأخرى ، وليس لها أهداف إدارية سوي الالتزام بسياسة إدارية وطريقة تقييم واحدة .

٣/٣/٣ تقسيمات التحفظ من جهة الاستمرارية :

- التحفظ الدائم Permanent Conservatism وتشمل اختيارات الإدارة التي تتم بصورة دائمة خلال الزمن ، وتشمل في الغالب التحفظات الإجبارية التي تفرضها المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، أو التي تحقق الأهداف الإستراتيجية للإدارة .

- التحفظ المؤقت Temporarily Conservatism وتشمل اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها باختلاف المواقف ، وتغير القرارات المراد اتخاذها ، وتبدل الظروف المحيطة ، وتشمل في الغالب استخدام السياسات والطرق المحاسبية التي تحقق أهداف محددة في فترات معينة .

٤/٣/٣ تقسيمات التحفظ من جهة الشمول :

- التحفظ الكلي Absolute Conservatism وتشمل اختيارات الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وخسائر ومن أصول والتزامات ، كما تشمل التغيرات المحاسبية بالكامل من سياسات وطرق محاسبية وحكم شخصي بهدف جعل نظام المعلومات المحاسبي أكثر تحفظاً .

- التحفظ الجزئي Partial Conservatism ويتعلق باختيارات محددة لعناصر محدودة لا تشمل كافة العناصر التي يمكن تعديل قيمها أو تقديرها بما يحقق أهداف مرحلية أو جزئية ، أو يمكن أن

تختص بعلاقات أو دوال أو نسب محددة مثال ذلك نسب السيولة ورأس المال العامل في حالات عقود الدين .

ويمكن أن تشمل التقسيمات السابقة تصنيفات إضافية تجمع بين حالتي التطرف مثل اختيار السياسات والطرق المحاسبية التي تجمع بين التحفظ الاختياري والإجباري ، وبين التحفظ لأقصي وأدني مستوي، وبين التحفظ الدائم والمؤقت ، وبين التحفظ الكلي والجزئي ، حيث تتعدد التقسيمات حسب الميل لأحد طرفي التقسيم .

ويتوقف اختيار المنشأة لأحد أو بعض هذه التقسيمات طبقاً للهدف المراد تحقيقه ، وقوة الفئة التي تختار ، والظروف المحيطة بصفة عامة . ولذلك قد يستخدم الباحث مصطلح التصنيف الملائم تبعاً للظروف الموقفية .

٣/٣ تأثير الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية :-

يري (Basu 97) (٣٨) أن التحفظ المحاسبي يمثل محدداً رئيساً لكل تعاقدات المنشأة والتي تتم وفقاً للبيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية للمنشأة . فعقود مكافآت الإدارة تخضع لرقم الربحية والتوزيعات ، وعقود الدين تتم في إطار النسب المالية التي تحدد قدرة المنشأة علي السداد ، وعقود تكافل المجتمع تمثل قيداً لاختيار الإدارة المحاسبية ، فتظهر البيانات والمعلومات المحاسبية بصبغة متحفظة في أغلب الأحوال .

وقد استخدمت المحاسبة المتحفظة في تقييد سلطة الإدارة في تقييم أصول المنشأة باكبر من قيمتها الحقيقية ، وسوء استغلال موارد المنشأة ، وإجراء توزيعات وهمية علي المساهمين ، وضمان التقسيم العادل للعوائد المحققة علي الأطراف المتعلقة بالمنشأة . (٣٩)

وعلي ذلك يمكن القول أن الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية يمثل بداية لتطور مفهوم التحفظ المحاسبي خاصة في ضوء متغيرات سوق رأس المال .

ويختلف درجة ومستوي التحفظ المحاسبي تبعاً للنظم الضريبية والتكاليف السياسة المطبقة في المجتمع ومحاولة المنشأة لتجنب أو تخفيض قيمة العبء الضريبي والتكاليف السياسية ، كما تؤثر الظروف الاقتصادية السائدة علي التحفظ المحاسبي فتزيد في حالات الانكماش وانخفاض مستويات الأداء ، وتصل إلي قمتها في ظروف الإفلاس والتقاضي حيث ترتفع مخاطر عملية مراجعة الحسابات فيميل المراجعون إلي تأمين موقفهم . وقد أكد (Basu 97) ذلك في دارسته التطبيقية (٤٠) .

كما تمثل درجة ونوع التدخل الحكومي في النظام المحاسبي محدداً رئيسياً في اختيار درجة ومستوي التحفظ المحاسبي .

وتمثل دراسة (Ball 99) (٤١) أهم الدراسات التي تناولت التأثير الحكومي علي السياسات المحاسبية ، فقد صنفت الدراسة الدول إلي :

- دول ذات التنظيم العام Common Low حيث يكون للمنظمات المهنية المحاسبية استقلالية تنظيمية في وضع وتنفيذ المعايير المحاسبية وتمثل الولايات المتحدة ، بريطانيا ، كندا ، أستراليا أمثلة لهذه الدول
- دول ذات التنظيم الحكومي Code Low حيث تقوم الحكومة بوضع المعايير المحاسبية وتراقب تنفيذها وتمثل فرنسا ، المانيا ، اليابان أمثلة لهذه الدول .

واعتمد Ball علي منهج Basu من خلال دراسة انحدار الأرباح المحاسبية علي العائدات السوقية ذات الإشارة الموجبة عندما تكون هناك أنباء سارة ، والعائدات السوقية ذات الإشارة السالبة عندما تكون هناك أنباء غير سارة .

وقد تمت اختبارات الفروض علي أساس اختلاف التحفظ المحاسبي طبقاً لتصنيفات الدول واختلاف العوامل التنظيمية والمؤسسية Regulatuory and Institutionary Factors التي تحدد شكل تنظيم مهنة المحاسبة وكيفية إعداد المبادئ والسياسات والمعايير المحاسبية وتطبيقها .

وقد أظهرت الدراسة أن الدول ذات التنظيم العام تطبق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً من الدول ذات التنظيم الحكومي ، ويرجع ذلك في رأي الباحث إلي تأثير الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية حيث يظهر بقوة في ظل الاستجابة السريعة للمنظمات المهنية مقارنة بالتدخل الحكومي بالإضافة إلي ما تتمتع به المعايير المحاسبية من قبول عام أكثر في الدول ذات التنظيم العام .

ويمكن للباحث ربط الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية بدرجة ومستوي التحفظ المحاسبي طبقاً للتقسيمات والتصنيف المقترح ، وذلك بالتطبيق علي أنواع العقود الثلاثة التي حددتها الدراسة مع التركيز علي عقود الضرائب باعتبارها عقود غير رسمية لعقود تكافل المجتمع وذلك علي النحو الآتي :

١/٣/٢ تأثير عقود الضرائب علي درجة التحفظ المحاسبي :-

تهدف المنشآت بصفة عامة إلي تخفيض العبء الضريبي طبقاً للعقود غير الرسمية بينها وبين المجتمع ، ويتم ذلك من خلال تخفيض رقم الربحية لأقصي حد ، وتوسيع حالات الإعفاءات الضريبية في إطار تطور نظرية المنشأة وتعدد الأطراف المستفيدة المتعلقة بالمنشأة وبالتالي يمكن تصور درجة التحفظ المحاسبي التي تلجأ إليها الإدارة في ضوء التقسيمات السابقة كما يلي .

- تحفظ إجباري : علي أساس العلاقة الإلزامية بين المنشأة والمجتمع .

- تحفظ لأقصي مستوي : لتخفيض رقم الربحية لأقصي حد ، وتوسيع حالات الإعفاءات الضريبية
- تحفظ دائم : باعتبار أن عقود الضرائب ممتدة خلال الزمن .
- تحفظ كلي : علي أساسي شموله لكافة العناصر التي يمكن أن تحقق هدف الإدارة .

٣/٣/٢ تأثير عقود مكافآت الإدارة علي درجة التحفظ المحاسبي :-

هناك دوافع ذاتية لدي الإدارة في اختيار سياسات محاسبية محددة بهدف تعظيم تعويضاتها خاصة في ظل اعتماد عقود مكافآت الإدارة علي الربح المحقق أو علي القيمة السوقية للمنشأة .

وقد أعتبر (Watts& Zimmerman 86) (١٢) أن الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية في تحديد مكافآت الإدارة يمثل أحد العوامل التي تفسر التحفظ المحاسبي . وأعتمد (Watts 93) (١٣) علي تعارض المصالح بين الأطراف المرتبطة بالمنشأة بعقود لتفسير العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعقود مكافآت الإدارة .

وبالتالي يمكن تصور درجة التحفظ التي تلجأ إليها الإدارة في ضوء التقسيمات السابقة كما يلي :

- تحفظ اختياري : علي أساس علاقة التعاقد التي تتم بين الإدارة والمساهمين لحماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة .
- تحفظ ملائم : لتحقيق رقم الربحية المرضي لكل من الإدارة والمساهمين في إطار تطور نظرية المنشأة وتحقيق أهداف كافة الأطراف المتعلقة بالمنشأة .
- تحفظ مؤقت : باعتبار أن عقود مكافآت الإدارة قد تتغير شروطها من وقت لأخر ، إما باختلاف الإدارة العليا أو لمدي السيطرة التي تتمتع بها الإدارة لدي المساهمين .
- تحفظ جزئي : علي أساس تركيز عقود مكافآت الإدارة علي بنود وعناصر محددة لا تشمل في الغالب كافة العناصر .

٣/٣/٣ تأثير عقود الدين علي درجة التحفظ المحاسبي :-

يساعد التحفظ المحاسبي في عقود الدين في تنفيذ بعض الإجراءات وفي فرض سلسلة من القيود لحماية مصالح الدائنين لعدم زيادة المخاطر التي يتعرضون لها ، مما يؤدي إلي تقييم الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية ، واستبعاد بعض الأصول المدرجة في قائمة المركز المالي كالشهرة ، وعدم الاعتراف

برسملة الجهود الناجحة كتكاليف البحوث والتطوير علي مدي فترات الاستفادة منها ، بالإضافة إلي تقييد مدفوعات التوزيعات وغيرها .

ومثل هذه الشروط في عقود الدين تحقق نسباً وحدوداً عليا أو دنيا لبعض المؤشرات المالية .

وبالتالي يمكن تصور درجة التحفظ المحاسبي التي تلجأ إليها الإدارة في ضوء التقسيمات السابقة كما يلي: ١

- تحفظ إجباري : علي أساس العلاقة التعاقدية الإلزامية بين الإدارة وأصحاب التسهيلات الائتمانية .
- تحفظ لأقصي مستوي : لتحقيق النسب المالية المستهدفة ، والمحافظة علي رأس المال العامل
- تحفظ مؤقت : باعتبار أن عقود الدين ملزمة للإدارة خلال فترة محددة وهي فترة السداد .
- تحفظ جزئي : علي أساس تركيز عقود الدين علي بنود وعناصر محددة للالتزام بنسب معينة تتعلق بالسيولة والمديونية .

٣- انعكاس درجة التحفظ المحاسبي علي إدارة الأرباح :

تدور إدارة الأرباح حول اختيارات إدارة المنشأة للسياسات المحاسبية للتأثير علي مخرجات النظام المحاسبي بطريقة محددة لتحقيق أهداف إدارية خاصة ، وذلك في نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP .

وقد ركز (Schipper 89) (٤٤) علي الهدف من إدارة الأرباح وهو تحقيق مكاسب خاصة ، وليس لتسهيل عملية التشغيل الحيادي للتقارير المالية . بينما ركز (Scott 97) (٤٥) علي مسئولية إدارة المنشأة في اختيار السياسات المحاسبية . أما (Healy& Wahlen 99) (٤٦) فقد ركز علي أن إدارة الأرباح تتم في نطاق المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية .

وتتم إدارة الأرباح من خلال مجموعة من الآليات أو الأدوات المتاحة ، فطبيعة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، والمعايير المحاسبية التي تتضمن تعدد المعالجات المحاسبية لنفس العناصر أو لنفس العمليات تعطي حرية الاختيار الإداري فيما بينها مما يؤثر علي المعلومات المحاسبية المنشورة وخاصة رقم الأرباح ، مما يؤدي إلي تضليل أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي الأساسي للمنشأة ، أو للتأثير علي نتائج العملية التعاقدية التي تعتمد علي الأرقام المحاسبية التي يتم التقرير عنها . (٤٧)

و من أمثلة الآليات المتاحة المستخدمة لإدارة الأرباح تمهيد أو موازنة الدخل Income Smoothing الأغتسال الكبير Big Bath Accounting ، محاسبة الإبداع

أو التجـــدد Creative Accounting وتمثل هذه الآليات المجالات التي يتم من خلالها التلاعب أو التضليل (Stolowy &Breton 2000) (٤٨) ويمكن تصنيف الدوافع والأسباب لإدارة الأرباح إلي دوافـع بغـرض تحقـيق مـنافع خاصـة للمديـرين وإدارة المنشـأة كمـا فـي عقـود مكافـآت الإدارة ، ودوافـع نفعـية للمنشـأة Opportunistic كمـا فـي عقـود الـدين والتعويضـات والضـرائب (Stolowy& Breton 2000) (٤٩) .

وتـتوقف دوافـع إدارة الأربـاح علـي مـدي قـدرة إدارة المنشـأة وطبـيعة العلاقـات بيـنها وبين الأطراف ذات المصلحة ، فـالإدارة – من خـلال مـوقعها فـي المنشـأة – لـديها معلـومات خاصـة Private Information قد لا تكون متاحة للغير من الأطراف الخارجية ، مما يؤدي إلي عدم تماثل المعلـومـات Asymametry Information بين الأطراف المستفيدة . فإذا كانت الإدارة تمارس عملها كوكيل عن المساهمين ، ويتم الاعتماد علي الأرقام المحاسبية وخاصة الأرباح لإبرام عقود مكافآت الإدارة ، ومن ثم فـالإدارة لهـا مصـالح خاصـة فـي تعديل أرقـام القـوائم والتقارير المالـية . وعلي ذلك يمكن أن يكون عدم تماثل المعلومات ودوافع المصالح الخاصة للإدارة من العوامل الرئيسية التي تساهم في نشوء وتطور إدارة الأرباح .

وتميل معظم بحوث تأثير الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية في اتجاه إدارة الربح في الأجل القصير لتحقيق أهداف إدارية خاصة خلال فترة وجود إدارة المنشأة الحالية ، وهي فترة وأن زادت لا ترقي إلي الاهتمام بالإدارة الإستراتيجية للربح علي حساب مصالحها الذاتية الحالية .

ويهدف هذا الجزء من البحث إلـي ربط الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية بدرجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك علي إدارة الربح في الأجل القصير ، ومدي تأثير النتائج علي الإدارة الإستراتيجية للربح، ويتم ذلك أولاً من خلال دراسة علاقة الاختيار المحاسبي بالتحفظ علي أساس تأثير الاختيار المحاسبي علي مخرجات النظام المحاسبي ودوره في تحديد درجة التحفظ المحاسبي ، ثم ثانياً من خلال دراسة تأثير التحفظ المحاسبي علي إدارة الربح في الأجل القصير ، وأخيراً دراسة النموذج المقترح لدراسة تأثير الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية علي درجة التحفظ المحاسبي ، وانعكاس ذلك علي إدارة الأرباح في الأجل القصير مع الربط بالإدارة الإستراتيجية للربح ، وهو ما يمثل الهدف الرئيسي للبحث .

٣/١ الاختيار المحاسبي ودرجة التحفظ المحاسبي :

عـــرف (Field 2001) (٥٠) الاختيار المحاسبي بأنـه أي قرار يهدف بشكل رئيسي إلي التأثير علي مخرجات النظام المحاسبي بطريقة محددة للقوائم المالية المنشورة وفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة

قبولاً عاماً GAAP ويمتد التأثير إلي العائدات الضريبية والمستندات القانونية والتنظيمية ، وقد يتم التأثير من حيث الشكل أومن حيث المضمون .

وتتعدد اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية ما بين سياسات تقويم الأصول والخصوم إلي سياسات القياس المحاسبي للنفقات إلي سياسات تحديد توقيت ونقطة الاعتراف بالإيراد .

وبالرغم من حرية إدارة المنشأة في الاختيار المحاسبي المتحفظ إما بتقديم معلومات مالية متحفظة أم غير متحفظة ، وتحديد درجة التحفظ التي تلائمها ، إلا أن النموذج الذي قدماه (Bagnoli & Watts 2002) (٥١) قد أشار إلي أن الاختيار الإداري قد ينقل أو يوصل معلومات قيمة إلي السوق ، بافتراض أن لدي الإدارة معلومات عن قدرات المنشأة أكثر مما لدي السوق ومن ثم فإن اختيار الإدارة لتقرير متحفظ أو غير متحفظ سيؤثر علي الأرباح المستقبلية . ويستخدم السوق مثل هذا الاختيار إضافة إلي الأرباح المحققة لتقدير القيمة السوقية للمنشأة .

وبشكل أكثر تحديداً فإن الأطراف المستفيدة في السوق تستخدم الاختيار الإداري بطريقتين الأولي لتفسير الأرباح التي يتم التقرير عنها ، الثانية لإستباط أو للاستدلال علي المعلومات الخاصة التي بحوزة الإدارة .

ومن ناحية أخري فإن اختيار المنشأة للسياسات المحاسبية المتحفظة يعتبر محصلة للعديد من القوي التي قد تكون متعارضة نتيجة تعدد الوظائف التي تؤديها المعلومات المحاسبية . فتأثير القوي الخارجية كعقود تكافل المجتمع علي العملية المحاسبية ، ودور المعلومات المحاسبية في إبرام مختلف العقود والإشراف عليها تعتبر أمثلة عن الأطراف التي تعتمد علي المعلومات المحاسبية المنشورة ، وتؤثر علي الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية .

وتركز دراسات إدارة الأرباح علي تدخل الإدارة الذي يؤدي إلي تغييراً في رقم الأرباح المحاسبي ، الا أن رقم الأرباح المحاسبية المنشور يمثل محصلة للعديد من ممارسات الإدارة وإحكامها الشخصية والتنبؤية ، واختياراتها لبدائل السياسات المحاسبية ، واستخدام أساس الاستحقاق الموجه Discretionary Accruals بتحديدها لتوقيتات الاعتراف بالإيرادات والمصروفات لتحقيق الأرباح المستهدفة للفترة التي تلبي مصالحها الذاتية .

وقد أتفق (Healy& Wahlen 99) (٥٢) (Richardson 98) (٥٣) علي اختيار مقاييس واسعة لإدارة الأرباح من جانب المنشأة قد يعتمد علي التسويات المحاسبية Accruals لتقليل حجم تقلبات الأرباح خلال الفترات .

وقد ركز Richardson في دراسته التطبيقية علي مجموعة من المنشآت التي لديها دوافع قوية لإدارة الأرباح ، وقد توصلت الدراستين إلي أن هدف الإدارة من إدارة أرباحها هو تحسين الصورة Window - Dress لقوائمها المالية إما قبل عملية عرض أوراق مالية علي المستثمرين ، أو لزيادة تعويضات أو مكافآت الإدارة ، أو لتجنب مخالفة عقود الإقراض . أو لتخفيض الأعباء الضريبية والتكاليف السياسية .

والتركيز علي إستخدام بدائل السياسات والطرق المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التبويب أو التقدير للتأثير علي الأرباح ناتج في الغالب عن متغيرات غير حقيقية تصطنعها الإدارة لتحقيق منافع ذاتية .

ويمتد تأثير الاختيار الإداري لتعديل رقم الأرباح من خلال اتخاذ قرارات إنتاجية واستثمارية وتشغيلية حقيقية مثل قيام إدارة المنشأة بالتراخي في شروط البيع الآجل ، أومنح خصم كبير بغرض زيادة المبيعات ، قيام المنشأة ببيع بعض الاستثمارات المالية عندما تفوق قيمتها السوقية تكلفتها وذلك بغرض تعويض النقص في أرباح التشغيل ، قيام المنشأة بتأجيل أو تعجيل شراء بعض الأصول (٥١) ويري الباحث أن كل الدوافع والأسباب لإدارة الأرباح سواء التي تعتمد متغيرات حقيقية التي تتعلق بالقرارات الإدارية الخاصة بأنشطة المنشأة المتعددة أو التي تعتمد علي متغيرات غير حقيقية تدور في إطار الأجل القصير . ومن ثم يري الباحث تعاظم دور مراقب الحسابات في الفحص الدقيق لكافة عمليات المنشأة ، والتركيز علي المتغيرات غير الحقيقية المتعلقة ببدائل السياسات والطرق المحاسبية ، والإعلان عنها للكشف عن أي تلاعب غير مشروع من جانب الإدارة لإظهار القوائم المالية علي غير حقيقتها .

٣/٣ انعكاس درجة التحفظ المحاسبي علي إدارة الربح :-

تمثل دراسة (Watts & Zimmerman 78) (٥٥) من أهم الدراسات التي استخدمت المدخل الإيجابي لتفسير عملية الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية ، وقد خلصت تلك الدراسة إلى أن المنشآت كبيرة تختار في الغالب السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح حيث تؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي وتحقيق وفورات في التكاليف السياسية والتنظيمية بما يفوق التكاليف الإضافية الناتجة عن تخفيض الأرباح والمتمثلة في تكاليف إنتاج المعلومات المحاسبية ، وتكاليف تعديل خطط حوافز الإدارة وغيرها من التكاليف الأخرى عكس المنشآت صغيرة الحجم التي تقل الوفورات الناتجة عن تخفيض الأرباح عن التكاليف الإضافية التي تنتج عن تلك السياسات .

بينما اتجهت دراسة (Zmijewski & Hagerman 81) (٥٦) إلى محاولة التنبؤ بالاختيار الإداري لبدائل السياسات أو الطرق المحاسبية لتخفيض الأعباء الضريبية والسياسية ، تعظيم تعويضات

ومكافآت الإدارة ، زيادة قدرة المنشأة على الاقتراض والحصول على تسهيلات إئتمانية وقد توصلت الدراسة إلى :

- اتجاه الإدارة العليا إلى اختيار بدائل السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح في المنشآت كبيرة الحجم وذلك بهدف تخفيض ما تتحمله تلك المنشآت من أعباء ضريبية وسياسية .
- أتجاة الإدارة العليا إلى اختيار بدائل السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم الأرباح في المنشآت التي تكون لديها خطط للحوافز والمكافآت تكون مرتبطة بالارباح ، وهو ما تفعله المنشآت ذات المديونية المرتفعة .

وإذا كانت إدارة الربح تقوم على اختيارات الإدارة للوصول إلى الربحية المستهدفة التي تحقق أهداف إدارية خاصة بتقديم صورة غير صحيحة عن أداء المنشأة في الأجل القصير إما بتخفيض الأرباح أو بزيادة الأرباح الحقيقية أو تقليل تقلبات الأرباح بين الفترات ، ويتحقق ذلك من خلال الاختيار الإداري للسياسات والطرق المحاسبية واتخاذ قرارات إدارية تتعلق بأنشطة المنشأة المتعددة ، ويتم ذلك في ضوء عدة عوامل أهمها الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية ، وحجم المنشأة وهيكل الملكية ، فالتحفظ المحاسبي يمكن إن يكون أداه لإدارة الربح في الأجل القصير أيضا من خلال اختيارات الإدارة لدرجه ومستوي التحفظ وتوقيت تنفيذه وتحديد العناصر التي يتم التحفظ علي قيمها .

وهناك عده عوامل تؤثر على الاختيار الإداري لدرجة ومستوي التحفظ المحاسبي ، وبالتالي على إدارة الأرباح منها تركيبه مجلس الإدارة ، والدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية وهو ما سوف نبينه فيما يلي :

١/٣/٣ تركيبه مجلس الإدارة ودرجة التحفظ المحاسبي:

بالرغم من إن الإدارة تمارس عملها كوكيل عن المساهمين ، إلا أن تعارض المصالح قد يدفعها للقيام بأفعال تؤدي إلى تحقيق منافع ذاتية قد تؤثر على مصالح الموكل (المساهمين) ، وتمثل إدارة الأرباح نموذج لهذه الأفعال ،وفي المقابل يوجد وسائل أو آليات للسيطرة على المنشأة Corporate Governance والتحكم بها لضمان مصالح المساهمين وضبط أداء الإدارة ، ويمكن تقسيم هذه الوسائل أو الآليات إلى آليات داخلية وأخري خارجية .

وتتضمن الآليات الداخلية إشراف مجلس الإدارة على الإدارة العليا وتقييم أداءها باستمرار ، خطط حوافز الإدارة ، في حين تتضمن الآليات الخارجية إشراف حملة الأسهم أو أصحاب الدين ، المنافسة في أسواق الإنتاج ، القوانين التي تصدر لحماية مصالح المستثمرين كأطراف أصيلة (٥٧) .

وقد أشارت العديد من الدراسات للدور الهام لتركيبه مجلس الإدارة في تحسين جودة التقارير المالية ، والتقليل من أثار إدارة الأرباح بشكل عام . والفكرة الأساسية تنشأ من أن أحد المهام الرئيسية لمجلس الإدارة هو الأشراف علي الإدارة العليا وتقييم أداءها ، فهذه الإدارة هي المسئولة عن اتخاذ القرارات التي من بينها اختيار السياسات المحاسبية .

ويتضمن مجلس الإدارة نوعين من الأعضاء ، أعضاء من داخل المنشأة Inside Directors وأعضاء من خارج المنشأة Outside Directors وبالتالي فمن المتوقع أن يكون لحجم ومدي استقلالية وتركيبة مجلس الإدارة تأثير كبير علي مدي جودة التقارير المالية ، فإدخال أعضاء من خارج المنشأة يزيد من القدرة الرقابية والإشرافية للمجلس علي أداء الإدارة العليا (٥٨) .

فالإدارة تسعي إلى تعظيم منافعها الخاصة من خلال المبالغة في الأرباح حيث تعتمد مكافأتها علي أرقام الربح المحاسبي ، ووجود دور أكثر فعالية لمجلس الإدارة يؤدي إلى ضبط سلوك الإدارة العليا والرقابة الدائمة علي السياسات التي تتبعها ومن ثم فإن حجم ومدي استقلالية مجلس الإدارة يساهم في التقليل من احتمال تضخيم الأرباح المحاسبية من قبل الإدارة من خلال إشراف ورقابه مستمرة علي سلوك وتصرفات الإدارة وفرض عقوبات علي السلوك النفعي الذي تسلكه . (٥٩)

وقد أظهرت النتائج التطبيقية صحة هذا التحليل فثروة حمله الأسهم تزداد إذا كانت النسبة الغالبة من أعضاء المجلس هم من خارج المنشأة (Lee 92) (٦٠) كما أن هناك علاقة إيجابية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وتخفيض احتمال وجود تلاعب في القوائم المالية (Beasley 96) (٦١) ووجود أعضاء مستقلين من ذو الخبرة يؤدي إلى تقليل احتمالات وجود درجة مرتفعة من إدارة الأرباح (Chtourou 2001) (٦٢)

وقد قاما (Beekes & Young 2002) (٦٣) باستخدام منهج Basu لتحديد العلاقة بين تركيبه مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية بالتركيز علي التحفظ المحاسبي وتحديد التوقيت الملائم للاعتراف بالأرباح ، وقد أظهرت النتائج التأثير الكبير لتركيبه مجلس الإدارة علي جودة الأرباح المحاسبية المنشورة ، والتي تنعكس من خلال الاعتراف بالأرباح في توقيت اكثر ملائمة وتحفظ محاسبي بدرجة اكبر في المنشآت التي تكون النسبة الغالبة من مجالس أدارتها هم من خارج المنشأة مقارنه بالمنشآت التي يكون الأعضاء الداخليين يشكلون النسبة الأكبر .

كما أظهرت دراسة (Qiang 2003) (٦٤) أهمية العلاقة بين السيطرة أو التحكم بالمنشأة من خلال حجم مجلس الإدارة ونسبة حمله الأسهم والإدارة التنفيذية داخله ومستوي التحفظ المحاسبي .

٣/٣/٣ الدور التعاقدي ودرجة التحفظ المحاسبي :

سبق أن ذكرنا أهمية ودور العقود التي تتم بين المنشأة والأطراف المرتبطة بها سواء كانت من خلال عقود رسمية أو غير رسمية حيث أنها تبرم وفقا لتحقيق أرقام محاسبية معينة ، ويتم الأشراف عليها وفقا لما تحققه المنشأة من نتائج لقوائمها المالية المنشورة . ومن ثم فإن للادارة مصالح خاصة بتحقيق أرقام محاسبية محددة ، ويصبح استخدام المعلومات المحاسبية في إطار هذه العقود يخفض من تكاليف الوكالة . (٦٥)

ويمثل الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية ابرز العوامل التي قدمت لتفسير نشوء وتطور التحفظ المحاسبي ، فإذا كان الاختيار الإداري للسياسات والطرق المحاسبية يتم لتحقيق مصالح ذاتية تتعلق بتعظيم مكافآت وتعويضات الإدارة ، تجنب مخالفه شروط عقود الدين ، تخفيض الأرباح لتخفيف العبء الضريبي يساهم في إدارة الأرباح جزئيا من خلال التحفظ المحاسبي ، إلا انه لا يمثل التفسير الرئيسي للتحفظ المحاسبي ، إذا اعتبر التقاضي والدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية والاعتبارات الضريبية ، أضافه إلى التنظيم المحاسبي عوامل تتوافق مع وجود وتزايد التحفظ المحاسبي خلال السنوات الأخيرة (٦٦) .

وسوف يتناول هذا الجزء تاثير الدور التعاقدي ودرجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك علي أداره الربح من خلال العقود الثلاثة التي تم اختيارها في بداية البحث وذلك علي النحو الآتي :

١/٣/٣/٣ تأثير عقود الضرائب على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الربح :

أثبتت كثير من الدراسات أن الاعتبارات الضريبية تمثل عاملا أساسيا في الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية والاختيار الإداري لاقصي درجات التحفظ علي مدار الفترات المالية لكافة العناصر التي يمكن أن تحقق تخفيض العبء الضريبي والتكاليف السياسية ، وتوسيع حالات الإعفاءات الضريبية علي أساس العلاقة الإلزامية بين المنشأة والمجتمع .

وتلعب حجم المنشآت دورا هاما في مدي اتباع المنشأة لسياسة متحفظة .

فالمنشآت كبيرة الحجم تميل إلى اختيار السياسات والطرق المحاسبية التى تتجه إلى أقصي درجات التحفظ لتخفيض الأرباح وتحقيق وفورات ضريبية وسياسية ، حيث تفوق تلك الوفورات في الغالب التكاليف الإضافية الناتجة عن تخفيض الأرباح .

بينما تميل المنشآت صغيرة الحجم إلى عكس هذا الاتجاه بافتراض أن الوفورات الضريبية تقل في الغالب عن التكاليف الإضافية الناتجة عن تخفيض الأرباح دراسة(Watts & Zimmerman 78) (٦٧)

أما المنشآت متوسطة الحجم فإن اختياراتها الإدارية تخضع للظروف الموقفية وعمل موازنة بين الوفورات الضريبية الناتجة عن السياسات المحاسبية المتحفظة وبين التكاليف الإضافية الناتجة عن تخفيض الأرباح .

٣/٣/٣/٣ تأثير عقود مكافآت الإدارة على درجه التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الربح :

أثبتت دراسة (Zmijewski & Hagerman 81) (٦٨) إلى اتجاه الاختيار الإداري للسياسات والطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم الأرباح في المنشآت التي تكون لديها خطط للحوافز والمكافآت تكون مرتبطة بالأرباح ، وبالتالي فهي تميل إلى إنتهاج سياسة غير متحفظة لتحقيق مصالحها الذاتية .
كما أن لعقود مكافآت الإدارة تأثير واضح علي التحفظ المحاسبي المتعلق بتوزيعات الأرباح ، فسياسة دفع التوزيعات يحد من الأرباح المحتجزة التي تتضمن الخسائر المتوقعة مستقبلا في حين أنها لا تتضمن المكاسب المستقبلية وفقا للتحفظ المحاسبي ، وبالمقابل فإنه يحمي المساهمين من توزيع الأرباح إلى الإدارة من خلال عقود المكافآت التي تحدد بناء علي أرقام الربح المحاسبي المنشورة .
وقد تنص عقود مكافآت الإدارة علي صور أخري للمكافآت والتعويضات التي تحصل عليها الإدارة منها مكافآت في شكل خيارات الأسهم Stock Option ، منح أسهم كمكافأة بعد تحقيق أهداف محددة ، منح اسهم بأسعار منخفضة عن سعرها السوقي ، لمزيد من التفاصيل عن أشكال تعويضات ومكافآت الإدارة يمكن الرجوع إلى (Lynch & Perry 2003) (٦٩) .

٣/٣/٣/٣ تأثير عقود الدين علي درجه التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك علي إدارة الربح :

يساعد التحفظ المحاسبي في تنفيذ بعض الإجراءات وفي فرض قيود لحماية مصالح المقرضين وأصحاب التسهيلات الائتمانية طبقا للشروط التي تتضمنها عقود الدين من خلال التأثير المباشر علي مقدار الأرباح المحاسبية المحققة والأرباح المحتجزة ، وأيضا التأثير غير المباشر لتقييد التوزيعات في حدها الأدنى والأعلى إذا ما تم استخدام سياسات محاسبية متحفظة للحفاظ علي النسب المالية التي تقلل المخاطر التي يتعرض لها أصحاب الدين الذين يرغبون في تطبيق سياسات وطرق محاسبية اكثر تحفظا .
وبصفة عامة يتجه الاختيار الإداري إلى السياسات والطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم الأرباح في المنشآت ذات المديونية المرتفعة وهو ما قد يتعارض مع السياسة المحاسبية المتحفظة .
بينما يميل الاختيار الإداري إلى السياسات والطرق المحاسبية التي تؤدي إلى منع التقلبات في مستويات الأرباح في المنشآت التي لا تعتمد بشكل أساسي علي القروض والتسهيلات الائتمانية وهو ما قد يصادف مستوي ملائم للتحفظ المحاسبي .

٣/٣ النموذج المقترح :

تناول المبحث السابق التحفظ المحاسبي كآلية هامة من آليات إدارة الأرباح في الأجل القصير ، ولم يتطرق الكثيرون إلى انعكاساته علي الإدارة الاستراتيجية للربح ، وهو ما سوف نبرزه في هذا الجزء باقتراح نموذج متكامل يربط الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية بدرجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك علي إدارة الأرباح سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل .

قدم (Lin 2003) (٧٠) تفسيرا اقتصاديا عقلانيا لاختيار السياسات والطرق المحاسبية المتحفظة من خلال أخذ المنظور طويل الأجل ، وبشكل اكثر تحديدا من خلال الأخذ بالتأثير المستمر والمستقبلي للطرق المحاسبية المتحفظة ، ولتحقيق ذلك استخدم نظرية الوكالة في تحديد العلاقة بين الوكيل (إدارة المنشأة) والموكل (المساهمين) وذلك لعدة فترات زمنية بشكل يتضمن الأخذ بالاختيار الإداري للطرق المحاسبية بشكل صريح .

وتعتبر الفكرة الأساسية للدراسة هو أخذ التأثير المستمر والمستقبلي للاختيار الإداري للسياسات والطرق المحاسبية وقدرة إدارة المنشأة في تأجيل المكافآت والتعويضات طبقا للأداء المستقبلي للمنشأة وتفترض معظم بحوث ودراسات إدارة الربح علي أن أساليب وأدوات إدارة الربح تتوقف بدرجة كبيرة علي المعلومات الداخلية للإدارة عن الأداء في الفترات المستقبلية وان لم تأخذ الاهتمام الكاف للتغيرات السريعة والمتلاحقة في البيئة المحيطة .

وإذا كانت ممارسات إدارة الأرباح تحقق أهداف إدارية خاصة فإن بحوث ودراسات إدارة الأرباح يمكن أن تجعل التقارير والقوائم المالية اكثر تثقيفا وأعلاما للأطراف المستفيدة والمتعلقة بالمنشأة ، وذلك من خلال استعراض التقديرات أو الاختيارات المحاسبية أو أساليب ومقاييس إدارة الأرباح .

وقد حدد (Nelson 2002) (٧١) العديد من الأطراف التي يمكن أن يفيدها بحوث إدارة الأرباح :

- مساعدة القائمين علي وضع المعايير المحاسبية لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تغيير تنظيمي بشكل اكبر من غيرها
- مساعدة المراجعين في التقرير عن تقييم ومدي جودة الأرباح ، ووسيلة تدريبية للمراجعين المبتدئين .
- مساعدة المستثمرين ولجان المراجعة في تركيز اهتمامهم علي المجالات الأكثر خضوعا للشك ضمن القوائم والتقارير المالية .
- مساعدة الإدارة ولجان المراجعة لتوقع الصفقات الأكثر شكا من وجهة نظر المستثمرين .

ويلفت تعدد هذه الأطراف والأدوار التي تقوم بها وخاصة أن اغلبهم من خارج المنشأة إلى التأثيرات المتنوعة والهامة لإدارة الأرباح على القيمة الحقيقية للمنشأة على مدار الزمن وليس لفترة أو فترات مالية محدودة .

فإذا كانت ممارسات إدارة الربح في الأجل القصير تركز على عده استراتيجيات تشمل :

- زيادة الربح عندما يكون الربح الحقيقي منخفضا .
- تخفيض الربح عندما يكون الربح الحقيقي مرتفعا .
- الاحتفاظ بمستوي الأرباح الحالية عندما تحدث تقلبات مستمرة في الربح الحقيقي .

فإن بعض الباحثين (٧٢) يري أن المحصلة النهائية لإدارة الربح على هذا الأساس تصبح صفرا بمعني أن العملية لا تخرج عن كونها نقل لجزء من الربح من فترة لأخرى سواء بطريقة أمامية أو خلفية ، وما يبرر إدارة الربح بهذا الشكل هو وجود المنفعة المباشرة للإدارة ، وهو ما يفسر أن معظم دراسات إدارة الربح قد ربطتها بعقود مكافآت الإدارة .

وقبل أن نستعرض النموذج المقترح يجب تحديد مفهوم وعناصر إدارة الربح في الأجل الطويل أو ما يطلق عليه الإدارة الاستراتيجية للربح لربطها بالنموذج المقترح .

١/٣/٣ الإدارة الاستراتيجية للربح :

تتمثل أهداف المنشأة في النتائج المراد تحقيقها على مدار عمرها الافتراضي ، وطبقا لمبدأ تدرج الأهداف فإنه يمكن تحديدها في أربعة مستويات من اعلي لأسفل وذلك كما يلي :

- الأهداف العامة للمنشأة : وهي الأهداف التي تعبر عن المهمة الأساسية للمنشأة وسبب وجودها وهي انعكاس للعوامل المؤثرة الداخلية والخارجية ، الحالية والمستقبلية ، وتأخذ في اعتبارها كافة الأطراف المتعلقين بالمنشأة من مساهمين ، إدارة ، عاملين ، موردين ، عملاء ، منافسين والمجتمع بصفة عامة ، والتوزيع المرضي والعادل لهذه الأطراف .
- الأهداف الاستراتيجية للمنشأة : وهي الأهداف الناتجة عن اتباع استراتيجيات محدده خلال عمر المنشأة المستقبلي ، حيث يتم ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف يمكن تحقيقها من خلال الاستراتيجيات التي يتم اتباعها للوحدات أو الإدارات أو الأقسام التي تشكل هيكل المنشأة .
- الأهداف متوسطة الأجل: وهي الأهداف المتوقع تحقيقها في الأجل الحالي أو المستقبل القريب، ويتعلق في الغالب بأنشطه المنشأة المختلفة ، وتنبع من خلال الأهداف الاستراتيجية للمنشأة .
- الأهداف التشغيليه أو قصيرة الأجل : وهي الأهداف المرتبطة بالواقع الحالي وبالظروف القائمة ومتغيرات البيئة الحالية .

وهناك العديد من العوامل المؤثرة في تحديد تلك الأهداف مثل طبيعة عمل المنشاة وحجمها ومواردها المتاحة والظروف البيئية المحيطة سواء الحالية أو المستقبلية .

وتمثل الربحية ، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية ، والحصول علي اعلي نصيب من الحصة السوقية أهم واكثر الأهداف تداولا .

ويعتقد الباحث أن تحقيق الربحية المستمرة القادرة علي النمو والتي تتفاعل مع المجتمع المحيط أنسب استراتيجيات إدارة الربح للمنشآت الاقتصادية .

هدف الربحية : يعبر هذا الهدف عن القدرة الكسبية للمنشأة وقوتها الايرادية في الآجل الطويل والذي يحقق الأهداف العامة والاستراتيجية للمنشأة .

هدف الاستمرار : يعبر هذا الهدف عن قدرة المنشأة في الإدارة والتخطيط الاستراتيجي ومدي تحقيقها للأهداف العامة والإستراتيجية المستقبلية .

هدف النمو : يعبر هذا الهدف عن قدرة المنشأة علي التوسع وزيادة استثماراتها وأوجه وحجم أنشطتها في المستقبل والمرونة التي تتمتع بها .

هدف التفاعل و التلائم مع المجتمع المحيط : ويعبر هذا الهدف علي قدرة المنشأة في تحقيق الإرضاء العادل لكافة الأطراف المتعلقة بالمنشأة باعتبار أن المنشأة مجموعة من التعاقدات الرسمية وغير الرسمية .

ويري الباحث أن إدارة الأرباح في الآجل القصير يجب أخذها في الاعتبار لتحديد انعكاسها علي إدارة الأرباح في الآجل الطويل ، وهو ما آخذه النموذج المقترح .

٣/٣/٣ الشكل التخطيطي للنموذج المقترح :

إذا كان هدف البحث هو إجراء دراسة تحليلية لتأثير الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية علي درجة التحفظ المحاسبي وإنعكاس ذلك علي إدارة الربح في الأجلين القصير والطويل ، وقد تم التركيز علي ثلاثة أنواع من العقود هما عقود مكافآت الإدارة وعقود الدين باعتبارهما من العقود الرسمية ، بالإضافة إلي عقود تكافل المجتمع وقد تم اختيار عقود النظام الضريبي باعتباره من العقود غير الرسمية . فإن الباحث قد وجد إمكانية ربط الدور التعاقدي للعقود الثلاثة المختارة بمستوي ودرجة التحفظ المحاسبي طبقاً للتقسيمات السابق الإشارة إليها مع الأخذ في الاعتبار حجم المنشأة الذي يمثل أكبر مؤشر للاختيار الإداري للسياسات والطرق المحاسبية ،وأهم عامل للاختيار المحاسبي لدرجة ومستوي التحفظ المحاسبي ، وانعكاس ذلك علي إدارة الأرباح سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وذلك من خلال الشكل التخطيطي التالي :

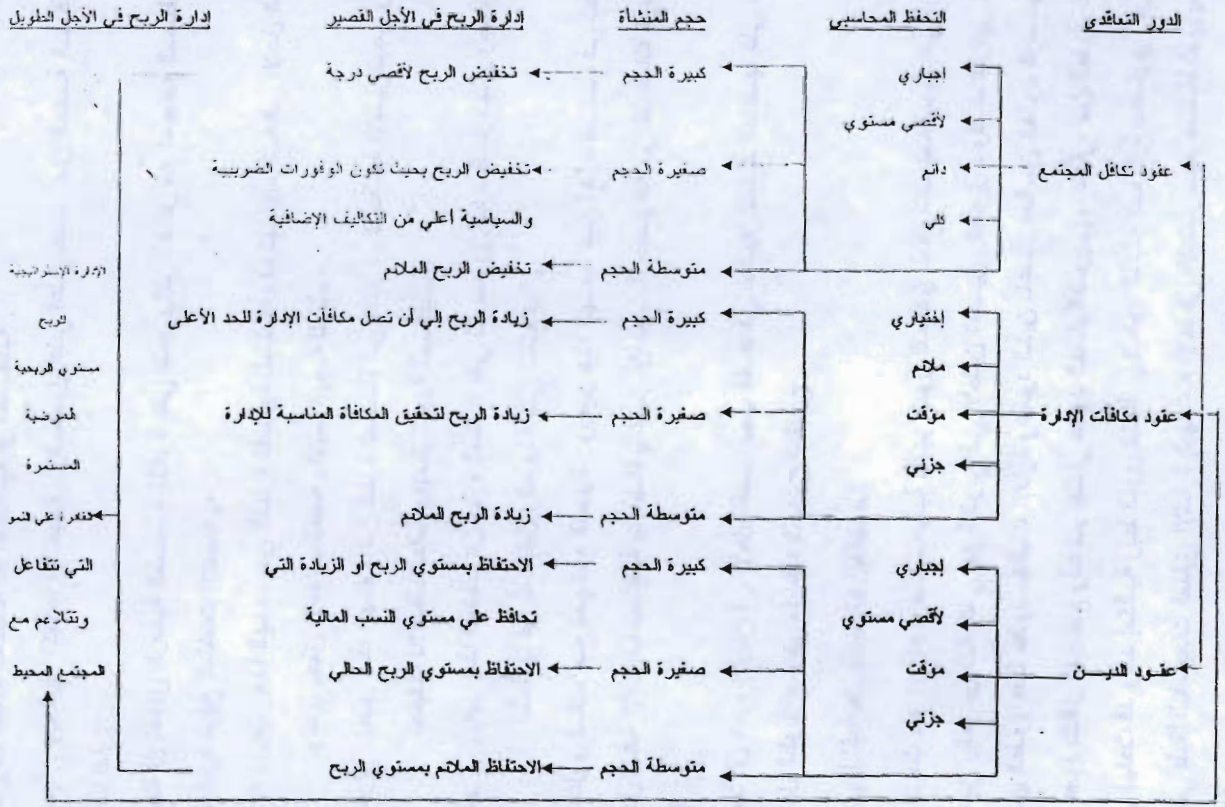

الشكل التخطيطي للمنوذج المقترح

٣/٣/٣ خلاصة البحث والنتائج والتوصيات :-

قام الباحث بإجراء دراسة تحليلية لتأثير الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية علي درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك علي إدارة الربح ، وذلك بالتركيز علي ثلاثة أنواع من العقود هي مكافآت الإدارة التي تحدد أتعاب وتعويضات الإدارة نظير قيامها بإدارة المنشأة نيابة عن المساهمين ، وعقود الدين تتم بين المنشأة والمقرضين أصحاب التسهيلات الائتمانية باعتبارهما من العقود الرسمية ، بالإضافة إلي عقود تكافل المجتمع وقد إختار الباحث عقود النظام الضريبي باعتباره من العقود غير الرسمية . وقد تم تقسيم البحث إلي ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية :-

حيث قام الباحث بدراسة تحليلية للعقود الثلاثة المشار إليها لتعاظم الدور التعاقدي لها في بيئة الأعمال الحديثة لدراسة أثارها علي درجة ومستوي التحفظ المحاسبي واختيار المنشأة لإستراتيجيات إدارة الربح وقد تركزت معظم الدراسات والبحوث علي الأجل القصير .

المبحث الثاني : تأثير الدور التعاقدي علي درجة التحفظ المحاسبي :-

وقد قام الباحث بدراسة الدور التقليدي للتحفظ المحاسبي ، ثم دراسة التحفظ المحاسبي في ضوء متغيرات سوق رأس المال والدور الجديد في بيئة الأعمال الحديثة .

وقد قام الباحث بوضع تقسيمات ومستويات لتحديد درجة ومستوي التحفظ من جانب إدارة المنشأة وشملت التقسيمات :-

- التحفظ من جهة الإلزام : التحفظ الاختياري – التحفظ الإجباري
- التحفظ من وجهه نظر المستوي : التحفظ لأقصي مستوي – التحفظ لأدني مستوي
- التحفظ من جهة الاستمرارية : التحفظ الدائم - التحفظ المؤقت
- التحفظ من جهة الشمول : التحفظ الكلي – التحفظ الجزئي

ويمكن أن تشمل التقسيمات السابقة تصنيفات إضافية تجمع بين حالتي التطرف .

وأعقب ذلك دارسة تأثير الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية علي درجة التحفظ المحاسبي من خلال العقود الثلاثة وهي تصورات من خلال الواقع التطبيقي :-

- عقود النظام الضريبي تتطلب تحفظ إجباري ، لأقصي مستوي، دائم ، كلي .
- عقود مكافآت الإدارة تتطلب تحفظ اختياري ، ملائم ، مؤقت ، جزئي .
- عقود الدين تتطلب تحفظ إجباري ، لأقصي مستوي ، مؤقت ، جزئي .

المبحث الثالث : انعكاس درجة التحفظ المحاسبي على إدارة الربح :-

حيث قام الباحث بدراسة الاختيار المحاسبي وتأثيره علي درجة التحفظ المحاسبي ، ودراسة لانعكاس درجة التحفظ المحاسبي علي إدارة الربح من خلال العوامل المؤثرة علي الاختيار الإداري وتشمل تركيبة مجلس الإدارة ، والدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية بالتطبيق علي العقود الثلاثة وذلك في الأجل القصير .

وأخيراً قدم الباحث النموذج المقترح من خلال التركيز علي الإدارة الإستراتيجية للربح والأهداف طويلة الأجل لإدارة الربح والتي يجب أن تدور حول الربحية المرضية المستمرة القادرة علي النمو التي تتفاعل وتتواءم مع المجتمع المحيط .

وقد قدم الباحث شكل تخطيطي يربط بين الدور التعاقدي للعقود الثلاثة بمستوي ودرجة التحفظ المحاسبي ، مع الأخذ في الإعتبار حجم المنشأة الذي يمثل أكبر مؤثر للإختيار الإداري للسياسات والطرق المحاسبية ، وأهم عامل للإختيار المحاسبي لدرجة ومستوي التحفظ المحاسبي ، وانعكاس ذلك علي إدارة الأرباح في الأجل القصير وفي ضوء الإدارة الإستراتيجية للربح والأهداف طويلة الأجل.

ويوصي الباحث بالمزيد من الدراسات في هذا المجال من خلال دراسات تطبيقية للواقع في مصر، وتحديد موقف مراقب الحسابات في التقرير للحد من إمكانية التلاعب ، والتركيز علي عقود التكافل الاجتماعي في ضوء تطور نظرية المنشأة .

مراجع البحث :-

1. kirschenheiter, M., & Melumad, N., Can "Big Bath" and Earnings Smoothing Co – exit as Equilibrium financial Reporting strategies ? working paper, Columbia University, 2000 .

2. Bagnoli , M . , & watts , S. , Conservative Accounting Choices , working paper, purdue University, 2002.

3. Qiang, X., The Determinants Of Self – Imposed Accounting Conservatism, Working Paper , State University Of New York , 2003 .

4. Watts, R . , & Zimmerman , j . , Positive Accounting Theory , New Jersey : Prentice – Hall , Inc , Neglewood , 1986 .

5. Lambert , R . , Contracting Theory And Accounting , Working Paper, University Of Pennsylvania , 2001.

6. Jensen, M., & Meckling ,W., Theory of the firm : Managerial Behavior , Agency costs and Ownership , Journal of financial Economics , Oct. 1976, pp.305-360.

٧. د. زكريا محمد الصادق ، تطور بحوث المحاسبة المالية فى علاقاتها بمناهج البحث العلمي (١٩٢٦-١٩٨٦) ، مجلة التجارة والتمويل ، المجلة العلمية كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الأول – السنة التاسعة ،١٩٨٩ ، صـ ١٣٠

٨. د. سمير رياض هلال ،استخدام منهج النظم فى تحليل مشاكل المحاسبة الاجتماعية ، مجلة التجارة والتمويل ، المجلة العلمية كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الأول – السنة الخامسة ، ١٩٨٥، صـ ١٨.

9. Watts, R., A proposal of Research on Conservative, Working Paper, University Of Rochester , 1993.

١٠. د. زكريا محمد الصادق، نحو استخدام نظرية تكلفة الوكالة فى تطوير نظرية إيجابية للمحاسبة، مجلة التجارة والتمويل ، المجلة العلمية كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الثاني السنة الرابعة ،١٩٨٤ ، صـ ١٢٣ – ١٢٤ .

11. Ball , R . , & Foster , G. , Corporate Financial statements : A Review of Empirical Research Methodologies , Journal of Accounting Research , 1982.

12. Watts ,R.,& Zimmerman , J., Towards Apositive Theory of The Determination of Accounting Standards , The Accounting Review , Jan., 1978,pp. 112- 134.

13. Smith , E., The Effect of Separation of Ownership from control on Accounting Policy Decisions , The Accounting Review , Oct., 1976, pp.707 – 723.

14. Healy, p., The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions Journal of Accounting and Economics Vol.7 , 1985 , PP .85-107.

15. Fama , E. , Agency problems and the theory of the firm , Journal of political Economy , April , 1980.

16. Watts, R., & Zimmerman, J., op.cit., pp.208-209

١٧. د. على محمد الجوهري ، التغيرات المحاسبية – الدوافع والأسباب – السمات – استجابة السوق، مجلة التجارة والتمويل ، المجلة العلمية كلية التجارة – جامعة طنطا ، الملحق الثاني للعدد الثاني – السنة التاسعة، ١٩٨٩ ،صـ٣٤.

18. Watts ,R., & Zimmerman, J. , op. cit., p.216.

١٩. د. زكريا محمد الصادق ، تحليل سلوك الإدارة العليا في اختيار السياسات المحاسبية باستخدام نظرية تكلفة الوكالة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، المجلد الخامس والعشرون ١٩٨٢ ، صـ ٤٥٩.

20. Ahmed, A., et al., Accounting Conservatism and the Valuation of Accounting Number , working paper, University of Rochester and Florida State University, 1997.

21. Healy, M., & palepu, K., Effectiveness of Accounting – Based Dividend Covenants Journal of Accounting and Economics, vol.12 ,No. 1-3 , 1990 , PP. 97-124.

22. Watts, R., op.cit .

23. Hothausen, R., & , Watts, R., The Relevance of The Value Relevance Literature For Financial Accounting Standard Setting , working paper, university of Rochester, 2000 ,pp.32-33.

٢٤. الدون س . هندريكس ، النظرية المحاسبية ، ترجمة د. كمال خليفة أبو زيد ، النظرية المحاسبية ، مطبعة التونى ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٠ ، صـ ١٤٠ ـ ١٤٣.

٢٥. د. حلمي محمود نمر ، نظرية المحاسبة المالية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، صـ٢٥٤.

26. Pope, P., & Walker , M., International Differences in the Timeliness, Conservatism, and Classification of Earnings , Journal of Accounting Research, vol.37, supplement , 1999, PP . 53 - 87.

27. Ball, R., et al., The Effect of International Institutional Factors on properties of Accounting Earnings, working paper, University of Rochester, 1999.

28. Holthausen, R., & Watts, R., op. cit.

29. Givoly, D., & Hayn, C., The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals : Has Financial Reporting Become more Conservative , Journal of Accounting and Economics, vol.29, 2000, PP . 287-320.

٣٠. د. زكريا محمد الصادق ، تطور بحوث المحاسبة المالية فى علاقتها بمناهج البحث العلمي (١٩٢٦ ـ ١٩٨٦) ، مرجع سابق ، صـ ٥٤ ـ ٥٥ .

31. Basu, S., The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings , Journal of Accounting and Economics,vol.24, 1997, PP. 3-37.

32. Holthausen, R., & Watts, R., op. cit., p.33 .

33. Healy, P., & Wahlen, J., A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting, Accounting Horizons, vol.13,No.4 , 1999 , PP . 365 - 383.

34. Napolitano, G.,Earnings Management Revisited, Working Paper, Goldman School Investment Research .

٣٥. د. زكريا محمد الصادق ، تطور بحوث المحاسبة المالية فى علاقتها بمناهج البحث العلمي - (١٩٢٦ -١٩٨٦) ، مرجع سابق ، صـ ٤٠-٥٠

36. Qiang, X., op. cit .

٣٧. د. على محمد الجوهري ، مرجع سابق ، صـ ١٦ .

38. Basu, S., op .cit .

39. Watts, R., op .cit .

40. Basu, S., op .cit .

41. Ball, R., op .cit .

42. Watts, R., & Zimmerman, J., op .cit .

43. Watts, R., op .cit .

44. Schipper, K., Commentary on Earnings Management , Accounting Horizons, vol.3, December, 1989 , PP. 91-102.

45. Scott, W., Financial Accounting Theory, prentice-Hall, Inc, Scarborough, 1997, PP.352-355.

46. Healy, P., & Wahlen, J., op .cit .

47. Healy, P., & Wahlen, J., op .cit .

48. Stolowy, H., & Breton, G., A Framework for Classification of Accounts Manipulations, working Paper, HEC School of Management , 2000.

49. Stolowy, H., & Breton, G., op .cit .

50. Fields, T., et al., Empirical Research on Accounting Choice , working paper, Harvard University, 2001.

51. Bagnoli, M., & Watts, S., op .cit .

52. Healy, P., & Wahlen, J., op .cit .

53. Richardson, V., Information Asymmetry and Earnings Management : Some Evidence , working paper, University of Kanasa, 1998.

٥٤. د. ممدوح عبد الحميد ، اثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية ،

مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، السنة الثالثة ، ١٩٩٩ ، صـ ٤٢٠ .

55. Watts, R., & Zimmerman, J., 1978, op .cit.

56. Zmijewski, M., & Hagerman, R., An Income strategy Approach to the positive Theory of Accounting Standard setting/ choice, Journal of Accounting and Economics , 1981, pp. 129-149 .

57. Bushman, R . , & Smith, A., Financial Accounting Information and Corporate Governance, working paper, University of North Carolina, 2000.

58. Fama, E., & Jensen, M., Separation of Ownership and control,Journal of Law and Economics,Vol.26, 1983, PP.301- 325.

59. Qiang, X., op .cit .

60. Lee, C., et al., Board Composition and Shareholder Wealth: the Case of Management Buyouts, Financial Management, Vol.21, 1992 , PP. 58-72.

61. Beasley, M., An Empirical Analysis of Relation Between the Board of Director Composition and Financial statement Fraud, The Accounting Review ,Vol.71, No .4, 1996,PP.443 - 465.

62. Chtourou, S., et al., Corporate Governance and Earnings Management, working paper, Laval University , Canada, 2001.

63. Beekes, W., et al., The Link Between Earnings Conservatism and Board Composition: Evidence from the UK, working paper, Lancaster University, 2002 .

64. Qiang, X., op .cit .

65. Watts, R., & Zimmerman, J., 1986, op .cit .

66. Watts, R., Conservative in Accounting – Part 1 : Explanations and Implications ,working Paper, University of Rochester,2003 .

67. Watts, R., & Zimmerman, J., 1978, op .cit

68. Zmijewski, M., & Hagerman , R . , op .cit .

69. Lynch, L., & Perry, S., An Review of Management Compensation, journal of Accounting Education, Vol.21,2003, PP. 43-60.

70. Lin, H., Accounting Discretion and Managerial Conservatism, working Paper, Carnegie Mellon University, 2003 .

71. Nelson, M., How are Earnings Managed? Examples from Auditors,working paper, Cornell University,2002

٧٢. د. مدثر طه أبو الخير ، إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية ، المجلة العلمية – التجارة والتمويل ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الثاني ، ١٩٩٩ ، صـ ٦ .